FADEL NEW. 12/7/11 11:44 PM Page 2

في اجتماع وزراء الداخلية لدول التعاون

دعم وتأييد لجهود البحرين في معالجة آثار الأحداث التي مرت بها

وزير الداخلية يقترح تشكيل الشرطة الخليجية على غرار أوروبا وآسيا

شارك الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية في الاجتماع الثلاثين لوزراء الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقد أمس في أبوظبي، حيث ترأس الاجتماع الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد بن سلطان آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

وألقى الوزير كلمة مملكة البحرين في الاجتماع استهلها بتقديم أسمى آيات التهاني إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وإلى أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات وأولياء العهود والشعب الإماراتي بمناسبة العيد الوطني المجيد، معرباً عن بالغ الشكر والتقدير والامتنان للفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على حفاوة الاستقبال وكرم التنظيم من أجل إنجاح هذا اللقاء، كما توجه بالتهنئة إلى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود على ثقة خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة باختيار سموه ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية، داعياً الله عز وجل أن يوفقه في حمل الأمانة، وأن يمده بعونه، ويمتعه بالصحة والعافية.

ثم استعرض الأحداث المتلاحقة على الصعيدين الخليجي والعربي والتي مازالت تداعياتها قائمة وآثارها ممتدة إلى يومنا هذا، مشيرا إلى ما تعرضت إليه مملكة البحرين من أخطار استهدفت أمنها واستقرارها وكان آخرها حادثة تفجير سيارة وسط العاصمة المنامة واكتشاف الخلية الإرهابية التي كانت تخطط لاستهداف المرافق الحيوية وزعزعة أمن المملكة، والتي تم إحباط مخططاتها، معبرا عن شكره للأجهزة الأمنية في دولة قطر الشقيقة تقديراً لدورها في كشف هذه الخلية، مبيناً أن هذا الأمر يؤكد أهمية التعاون الأمني في الحفاظ على أمن المنطقة، والذي يبعث على الطمأنينة ويعزز الثقة بقدراتنا في مواجهة التحديات الأمنية.

وأضاف الوزير أن ما جرى من أحداث يتطلب منا تطوير الإجراءات من خلال اتفاقية التعاون الأمني بين دول المجلس مع تأكيد أهمية التطوير عند النظر في التعديلات المقترحة على الاتفاقية الأمنية ودراسة مقترح تشكيل الشرطة الخليجية على غرار ما هو متبع في أوروبا وآسيا، وهو الأمر الذي سيسهم في تعزيز منظومتنا الأمنية ورفع قدرتها على مكافحة الجريمة وتعزيز التنسيق القائم بين الأجهزة الأمنية.

وقال إنه انطلاقا من حرص مملكة البحرين على معالجة تداعيات وآثار الأحداث الأمنية التي مرت بها البلاد، تمت الدعوة إلى حوار وطني من أجل تحقيق التوافق ووضع المرئيات لما فيه مصلحة الوطن بمشاركة جميع الأطراف، ثم صدر الأمر الملكي السامي بتشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق من خبراء دوليين، وأعطيت جميع الصلاحيات لتلقي الشكاوى وسماع الإفادات من الجهات والأشخاص بكل حياد وموضوعية واستقلالية، من خلال اعتماد مبادئ المكاشفة والمحاسبة والشفافية، كما أمر جلالته بإنشاء صندوق للتعويضات عن الأضرار البشرية والمادية التي وقعت، وأكد أن هذه الخطوات تأتي لتعزيز الأمن والاستقرار في مملكة البحرين التي يعد أمنها امتدادا لأمن المنظومة الخليجية وجزءا منه.

كما تناول الآثار المترتبة على سرعة انتشار المعلومات المغلوطة من قبل بعض المحطات الإعلامية المضللة، والتي أدت إلى قلب الحقائق وعرض الأحداث بصورة منافية للواقع، وما أسهم به سوء استغلال شبكات التواصل الاجتماعي للتغرير بفئة الشباب ودفعهم الى ارتكاب أعمال مخالفة للقانون، مؤكدا أنه من الضروري بذل المزيد من الجهد الإعلامي لإيضاح الحقائق والعمل على توعية وتثقيف الشباب واتخاذ الخطوات الاستباقية والتدابير الوقائية من الناحيتين التشريعية والإجرائية الكفيلة بمعالجة هذا التطور في تهديد الأمن العام، مبديا ثقته بالأخوة في دول المجلس بما يملكون من صدق الإرادة والتصميم وبما لديهم من المقومات التي تمكننا جميعا من تحقيق أهدافنا بفضل عزيمة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون ورغبة شعوبنا في الانتقال إلى مرحلة التكامل وصولا إلى وحدتنا المنشودة بمشيئة الله، متمنياً لهذا الاجتماع التوفيق في اتخاذ قرارات سديدة تحفظ أمننا وسلامة شعوبنا وتوثق عرى الأخوة والترابط بيننا.

وقد أشاد وزراء الداخلية بمبادرة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى الإصلاحية بتشكيل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق حول الأحداث التي مرت بها البحرين وتوجيهاته السامية بتنفيذ ومتابعة توصيات اللجنة من أجل تحقيق الإنصاف والعدالة وتعزيز مبادئ المساءلة والمحاسبة عن أي تجاوز أو تقصير، وما تمثله هذه المبادرة من توجه حقيقي وإرادة صادقة في إرساء مجتمع العدالة والديمقراطية.

○ وزير الداخلية البحريني خلال لقائه رئيس الوزراء ووزير الداخلية الإماراتي.

وأعرب الوزراء عن دعمهم وتأييدهم لما تقوم به مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى من جهود مميزة في معالجة آثار الأحداث التي مرت على المملكة وتداعياتها وإرساء قواعد الأمن والسلم الأهلي من خلال نهج واضح في تقصي الحقائق واتخاذ الإجراءات وسن التشريعات للحفاظ على وحدة المجتمع البحريني وتماسكه والمضي في مسيرة النهوض والتقدم، فاستقرار المملكة وازدهارها سينعكس بالتأكيد على أمن المنطقة.

وأدان الوزراء كل المحاولات الآثمة لزعزعة أمن المملكة والمخططات الإرهابية التي تستهدف مرافقها الحيوية، كما استنكر الوزراء حادثة التفجير التي وقعت وسط العاصمة المنامة، مؤكدين على ضرورة حماية مقرات البعثات الدبلوماسية والهيئات الدولية وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية، مبدين استغرابهم لوقوع مثل هذه الحوادث.

كما ثمن الوزراء المقترح المقدم من مملكة البحرين بخصوص إنشاء الشرطة الخليجية لما لهذا الأمر من أهمية في تعزيز المنظومة الأمنية لدول المجلس، وتحقيق التعاون والتنسيق من خلال هذا الجهاز الذي يرفد الأجهزة والمؤسسات الخليجية المشتركة، وخاصة في مجال الأمن الذي يعتبر مظلة النهوض والتقدم والازدهار.

واستعرض الوزراء مسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء في الفترة مابين انعقاد اجتماعهم الدوري التاسع والعشرين واجتماعهم هذا في ظل المستجدات والأحداث الأمنية المتسارعة إقليمياً ودولياً، وأبدوا ارتياحهم لما تحقق في هذا المجال من إنجازات، وخطوات تعزز من مسيرة العمل الأمني الخليجي المشترك، وأكدوا أن التنسيق والتعاون الدائم بين الدول الأعضاء ويقظة الأجهزة الأمنية والتنسيق المتواصل فيما بينها كفيل بعون الله تعالى بحماية دول المجلس من أي تداعيات سلبية.

وفي مجال مكافحة الإرهاب أكد الوزراء على مواقف دول المجلس الثابتة والتي تنبذ الإرهاب والتطرف بكل أشكاله وصوره، ومهما كانت دوافعه وأهدافه، ورحبوا بتدشين مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في نيويورك والذي يأتي إنشاؤه تتويجاً لمقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي استضافته المملكة العربية السعودية في شهر فبراير من عام ٢٠٠٥م، معبرين عن أملهم في أن يسهم إنشاء هذا المركز في معالجة أسباب ظاهرة الإرهاب، واجتثاثها من جذورها ومكافحتها، وتعزيز الجهد الدولي في دعم واستقرار الأمن والسلم الدوليين. وأدان الوزراء مخطط اغتيال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى واشنطن، معتبرين ذلك انتهاكاً سافراً ومرفوضاً لكل القوانين والاتفاقيات والأعراف الدولية، مؤكدين وقوفهم إلى جانب المملكة العربية السعودية في أي إجراءات قد تتخذها في هذا الشأن.

وأشاد الوزراء بالدعم اللا محدود الذي تقدمه دولة قطر لمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبيقظة الأجهزة الأمنية بالمملكة العربية السعودية ونجاحاتها المتواصلة في ضبط العديد من الأشخاص المتورطين في تهريب وترويج آفة المخدرات وكشفها حيلهم الملتوية والمبتكرة لتهريبها.

وأطلع الوزراء على نتائج الندوة الدولية الثانية للشرطة في دول الخليج والعالم، والتي أقيمت في مدينة أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة خلال شهر ديسمبر ٢٠١١، ووافق الوزراء من حيث المبدأ على إنشاء جهاز للشرطة الخليجية على أن يجتمع قادة الشرطة في دول مجلس التعاون لاستكمال دراسة الموضوع من جميع جوانبه وعرض ما يتم التوصل إليه على الاجتماع القادم لوكلاء وزارات الداخلية بالدول الأعضاء.

وأقر الوزراء استحداث لجنة أمنية دائمة من وزارات الداخلية في الدول الأعضاء، تُعنى بالأمن الصناعي وحماية المنشآت الحيوية، مؤكدين أهمية تحديث وتطوير الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يواكب المستجدات والقضايا الطارئة، وحثوا اللجان المختصة على استكمال دراسة مرئيات وملاحظات الدول الأعضاء على مشروع الاتفاقية الجديدة بصيغة نهائية تمهيداً للتوقيع والمصادقة عليها من قبل جميع دول الأعضاء، فأمن دول مجلس التعاون هو كيان واحد وأن أي تهديد لأمن أي دولة هو تهديد لأمن دول المجلس جميعا.

وقد كان في استقبال الفريق الركن الشيخ راشد بن عبدالله وزير الداخلية لدى وصوله الفريق أول سمو الشيخ سيف بن زايد بن سلطان آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

رافق الفريق وزير الداخلية وفد يضم عددا من كبار المسئولين بالوزارة.